

مقدمات الحرب اللبنانية (4)

حكومة عسكرية للمرة الأولى في لبنان

بعد حادثة بوسطة عين الرمانة، واستقالة رئيس الحكومة رشيد الصلح واتهامه حزب الكتائب باقتحام الحادثة. شهد لبنان في 23 أيار 1975 ولادة حكومة عسكرية للمرة الأولى في تاريخه حيث اعتبر البعض هذه الحكومة محاولة لمنع الانزلاق نحو الحرب.

مساعي التشكيل

بانزال الجيش أو تكليف رئيس حكومة يؤمن غطاء سياسياً لهذه المسألة. في هذه الأثناء كانت الاشتباكات تتصاعد وتتوسع بشكل غريب ومجنون وصفه البعض بأنه مصطنع، خصوصاً بعدما تحول في الساعات الأخيرة إلى ما يشبه الاقتتال الطائفي البشع في مناطق الشياح وعين الرمانة.

الإعلان المستغرب

وكانت البلاد أفاققت على إعلان من الإذاعة اللبنانية يدعو سكان فرن الشباك وعين الرمانة والشياح إلى عدم مغادرة منازلهم، الأمر الذي خلق جواً من الذعر وأدى إلى عدم فتح الأسواق على رغم قرار التجار بتعليق الإضراب- وهو القرار الذي كان مشروطاً بتوفير ظروف أمن مناسبة. حيال هذه التطورات والمتناقضات، استدعى رئيس الجمهورية في المساء إلى القصر، العميد أول نور الدين الرفاعي، وكان قد سبقه إلى هناك قائد الجيش وعدد من الضباط. وكانت الحركة نشطت فجأة في قصر بعيدا بعد فترة هدوء، إذ وصل إلى بعيدا في الخامسة والنصف نواب الأرمن السادة خاتشيك بابكيان وسورين خان أميريان وملكون البلغيتان، وارا بروانيان، وكانوا عائدتين من السعديات (مقر الرئيس كميل شمعون). ثم وصل النواب السادة كاظم الخليل ويطرس حرب وشفيق بدر. وفي الساعة السادسة والنصف وصل الوزير زكي مزبودي. وقرابة الساعة السابعة والنصف وصل قائد الجيش العماد اسكندر غانم والعميد الركن فرنسوا جينادري ودخلا من الباب الخلفي بعيداً عن أنظار الصحافيين ولم يعرف متى دخل العميد الأول نور الدين الرفاعي.

تشكيل الوزارة

إن رئيس الجمهورية بناء على الدستور بناء على المرسوم الرقم 10402 تاريخ 22/5/1975 المتضمن تعيين العميد الأول المتقاعد السيد نور الدين الرفاعي رئيساً لمجلس الوزراء يرسم ما يأتي:

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء المادة الأولى: عين السادة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي رئيس مجلس الوزراء وزيراً للعدل وللصحة العامة وللصناعة والنفط. العميد الركن موسى كنعان نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للإعلام وللتربية الوطنية والفنون الجميلة. العماد اسكندر غانم وزيراً للدفاع الوطني وللموارد المائية والكهربائية. العماد سعيد نصرالله وزيراً للدخالية والإسكان والتعاونيات. العميد الركن فوزي الخطيب وزيراً للاقتصاد والتجارة والتصميم العام. العميد فرنسوا جينادي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وللبريد والبريق والهاتف، لوسيان دحداح

وكانت منذ الظهر قد بدأت الأخبار شبه الرسمية تمهد لهذا الاتجاه... وذلك عندما بدا للأوساط النيابية المطلعة أنه بات من المتعذر تكليف الرئيس رشيد كرامي، كما بات من المتعذر أكثر الخروج من تكليفه عن طريق تكليف شخصية مدنية أخرى، حتى لو كانت هذه الشخصية هي الرئيس تقي الدين الصلح. وذكر مصدر مطلع أن أول من فوجئ بأمر الحكومة العسكرية كان الرئيس كميل شمعون ثم قائد الجيش ثم الرفاعي. ومع أن "إشاعة" الحكومة العسكرية دخلت مجالس الأقطاب واجتماعاتهم بعد الظهر، إلا أن هؤلاء رفضوا أن يأخذوا بكل ما قيل لهم عن طبخة الحكومة العسكرية، خصوصاً بعدما أقرنت باسم النائب زكي المزبودي رئيساً، وربما من أجل ذلك بقيت الوساطات والمساعي الحميدة تشق طريقها بين زقاق البلاط (مقر الرئيس رشيد كرامي) وبعيدا وبينهما وبين المصيطبة (مقر الرئيس صائب سلام). عقبات اعترضت التكليف لكن الذين اتصلوا بالقصر أو زاروه وهم يلحون على وجوب تكليف كرامي أو صائب سلام وجدوا أن مثل هذا التكليف يصطدم بعقبات عدة، وأن تذليل هذه العقبات قد يستغرق وقتاً كما قد يتعذر التذليل، أو هكذا أعطيت الصورة. حيال هذا الأمر توالى التخمينات والتقدير، وأخذ البعض يبشر بحكومة مطعمة بعناصر عسكرية وحتى بعضوية العسكريين الذين كانت ذكرت أسماؤهم في مشروع حكومة الرئيس عبد الله اليافي.

الحل - الكي

في غضون ذلك حدثت تطورات سريعة توجهت كلها في اتجاه الحل - الكي:

أولاً: ضغط سياسي شديد على رئيس الجمهورية لتكليف كرامي من غير أن يسبق هذا التكليف شرط أو اتفاق بالنسبة إلى إنزال الجيش لحفظ الأمن.

ثانياً: ضغط مضاد بتجاوز تكليف كرامي وتعيين أي سني مستعد لإنزال الجيش.

ثالثاً: اجتماعات واتصالات مع السفراء العرب للتوصل الى هدنة تعلنها الدولة على مسؤوليتها ويوكل تنفيذها الى لجان مشتركة عسكرية لبنانية- فلسطينية بمعزل عن الكتائب والمقاتلين معها وهي طريقة غير مباشرة لانزال الجيش الى الساحة. وكان قد ذكر أن مسألة انزال الجيش ارتبطت بشرط أن يسبق الانزال تعيين حكومة تطالب هي

إن حزب الكتلة الوطنية اللبنانية ناضل دائماً للمحافظة على النظام البرلماني وعلى الحريات الديمقراطية.

سأجمع اليوم اللجنة التنفيذية لتحديد موقف الحزب .“

سلام: عدوان

وأدلى الرئيس صائب سلام بالآتي:

”إنني اعتبر تأليف مثل هذه الحكومة العسكرية بداية لأزمة تاريخية خطيرة في لبنان لا يدري أي عاقل كيف تكون نهايتها. واني بألم عميق أرى فيها طعناً مباشراً للنظام الديموقراطي البرلماني الذي قلنا دائماً إنه النظام الوحيد الذي يصلح للبنان. كما أن في مثل هذه الحكومة ما يشير إلى كبت الحريات التي لا يمكن أن يعيش لبنان من دونها واضراراً بالمصالح اللبنانية الأصيلة. وأرى في كل هذا خطراً مدهماً ليس تجاه إخواننا الفلسطينيين فحسب، كما يمكن أن يتبادر إلى بعض الأذهان، بل تجاه كل لبناني متحرر يتطلع إلى مستقبل لبنان الأفضل.“

لقد مر لبنان في المدة الأخيرة بمحن متعددة وكنا نتعاون باستمرار مع المخلصين لتخطيها. لذلك أناشد من صميم قواي جميع المواطنين أن يتحلوا بالوعي الصحيح والوطنية الصادقة، فيتضامنوا تجاه العدوان الذي وقع على لبنان، وأنا أعاهد ربي وأبناء وطني أن أبذل الغالي والنفيس في سبيل المحافظة على لبنان حراً ديموقراطياً سيداً مستقلاً عربياً.

ولا بد لي أن ألاحظ أن ما يحز في نفسي أن يكون هذا العدوان الخطير على الديموقراطية النيابية يقع في يوم 23 أيار وهو يوم وضع الدستور اللبناني الواقع فيه 23 أيار 1926.

كرامي: نهاية مؤسفة

ان ما يجري في لبنان حالياً مخطط له، وبتنا نلمس نتائجه وأبعاده وذلك عن طريق تأليف هذه الحكومة العسكرية التي تعتبرها خروجاً على النظام الديموقراطي والدستوري ولذلك فإن الحوادث التي تبدو كأن السلطة طرف فيها من أجل الوصول إلى هذا الإجراء لا يمكن أن يتفق مع طموح اللبنانيين ومع آمالهم في بلد ينشد الحرياً ويريد التطور والتقدم. إنها نهاية مؤسفة ومحزنة أليمة، أدعو الله أن يساعد هذا الشعب الطيب للخروج منها بأمان وسلام .

جنبلاط: ضد العسكر

وقال كمال جنبلاط: ”أولاً: إنها مخالفة للأعراف الدستورية التي تقضي بأن يذهب رئيس الحكومة المكلف إلى المجلس النيابي الذي هو السلطة التمثيلية العليا في البلاد لإجراء استشارات مع الكتل والأحزاب. لذلك فإن تشكيل الحكومة هو مخالفة للأعراف الدستورية وما من رئيس جمهورية أقدم على هذه المخالفة إطلاقاً حتى في عهد الانتداب.“

ثانياً: إن هذه الحكومة تشجع العسكريين على تسليم الحكم بحيث ندخل في دوامات الحكومات العسكرية.

ثالثاً: نحن ضد تسليم أي عسكري الحكم، وأي حكم عسكري للبنان، لأن العسكر لا يمثل الشعب اللبناني، إنها الأحزاب والشخصيات والهيئات السياسية والنقابية والمهنية هي التي تمثل الشعب. لقد كنا كل عمرنا

وزيراً للخارجية والمغتربين وللمال والسياحة، العقيد زين مكي وزيراً للاشغال العامة والنقل وللزراعة.

صدرت عن الزعماء السياسيين ردود فعل فورية على تأليف الحكومة العسكرية. هذا ما أدلوا به من تصريحات:

شمعون: حل معقول

قال الرئيس كميل شمعون:

هذا هو الحل الوحيد في الظروف الراهنة، وهو حل معقول لإعادة الأمن والنظام حتى نعود إلى الاستقرار الذي فقد وكان يفقد معه كل ما تمثله هذه البلاد من عواطف أخوية بين كل أعضاء العائلة التي يتألف منها. كذلك الثروة الوطنية والمكانة التي يمثلها لبنان في العالم.

إنني أهنيئ رئيس الجمهورية على إعادة الأمن، لأن أي تدبير كان يمكن اتخاذه يعتبر روتينياً لا قيمة له ولا مفعول .“

الأسعد: انتظر الأسباب

وقال الرئيس كامل الأسعد: ”لا أستطيع أن أعلق على شيء قبل أن أقابل الرئيس فرنجية لاطلع منه على الأسباب التي دعت إلى اتخاذ مثل هذا القرار .“

حمادة: سابقة خطيرة

وقال الرئيس صبري حمادة: ”المهم أن يكون راضياً عن الحكومة كل الفرقاء لأنه إن رضي فريق ولم يرض الفريق الآخر، يكون الأمر خطيراً، وهذه سابقة خطيرة جداً لأنه إذا تعود العسكريون الحكم في البلاد، فكل يوم يعملون انقلاباً مع، العلم أن القيامة قامت على العسكريين في الماضي، وأنا أقول إن الظرف دقيق وخطير وما بينلعب فيه .“

الجميل: لمصلحة الجميع

وقال الشيخ بيار الجميل:

”أعتقد أنه بعدما وصلنا إلى ما نحن فيه، لم يعد يهم اللبناني إلا الأمن، الأمن على حياته وعلى عرضه وإن شاء الله يكون هذا التدبير لمصلحة لبنان. وأنا متأكد من أن الذي تحمل المسؤولية قدر الأمور واطلع على كل المعطيات لاتخاذ هذا التدبير، وإن شاء الله يكون ذلك لمصلحة لبنان ومصصلحة القضية الفلسطينية التي أصبحت بروحها وجسدها في لبنان. وأنا متأكد من أن هذا العمل كان عن حسن نية وقصد شريف ولمصلحة الجميع. وعلى كل حال، إن الأيام المقبلة ستكون شهادة لهذا العمل أو ضده. ولكن أستطيع التأكيد في الوقت الحاضر، إننا نحن الذين عاشوا في الشوارع وإن اللبنانيين والذين يعيشون على الأراضي اللبنانية، متعطشون إلى الأمن والاستقرار اللذين هما ثروة لبنان .“

اده: بين تاريخين

وأدلى العميد ريمون اده بالتصريح الآتي:

”في الثالث والعشرين من أيار عام 1926 أقر أباًؤنا دستور الجمهورية اللبنانية.“

وفي الثالث والعشرين من أيار عام 1975 وبعدما يقارب الخمسون سنة تجاوز رئيس الجمهورية في الاستشارات الأخيرة الأسئلة التي طرحها على ممثلي الشعب والأجوبة التي حصل عليها، مؤلفاً حكومة عسكرية.

النظام الديموقراطي والنظام البرلماني، ولا يمكن أن تمر هذه الحكومة وهذا تحد للمسلمين .

الحسيني: ضربة قاضية
وقال النائب حسين الحسيني: ” إن حركة المحرومين، منذ نشوئها، قد التزمت بالأمور الآتية:

الدفاع عن الحياة الديموقراطية البرلمانية، وعن الحريات العامة في لبنان كأكثرية الشعب اللبناني الساحقة، وتعتبر موقفها هذا من صميم المحافظة على وحدة الشعب اللبناني الوطنية.

الدفاع عن القضية الفلسطينية واعتبارها قضية الحركة وضميرها ووجدانها، إلى أن يصل الشعب الفلسطيني إلى حقوقه المشروعة.

الوقوف إلى جانب مطالب المحرومين وحقوق المناطق المحرومة حتى النهاية ومهما كانت التضحيات كبيرة والأثمان باهظة.

واليوم تجاه تأليف الحكومة العسكرية لا نستطيع الا تأكيد التزاماتنا الواضحة والوقوف إلى جانبها واعتبار تأليف الحكومة العسكرية ضربة قاضية للنظام الديموقراطي وللأعراف البرلمانية فضلاً عن أنه يهدد الوحدة الوطنية. ●



http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D9%84%D9%8:Beirut_old.jpg&filetimestamp=20060608211514

نفاخر العالم العربي بأننا الوحيدون الذين عندنا الحكم البرلماني الديموقراطي ونظام الحريات الكامل ومبدأ السيادة الشعبية.

رابعاً: إن تعيين الحكومة العسكرية سيقسم البلد بشكل خطير جداً، خصوصاً عندما نعلم أن الفريق الأكبر من المواطنين يعتبره صفقة مباشرة لإرادته الوطنية ولحقه في المشاركة الكاملة وأن يتمثل بالشخصية الإسلامية التي تمثل التيار الوطني في لبنان وتعبّر عن إرادة المسلمين.

خامساً: إن هذا يدل على تورط بعض الأجهزة في عمليات الكتائب تمهيداً لمجيء العسكريين إلى الحكم.

سادساً: إن الحكومة العسكرية ستعتبر خطراً على الوجود الفلسطيني في لبنان وعلى المقاومة في شكل خاص وسيعتبرونها مقدمة لمحاربة الثورة الفلسطينية ومحاولة لتصفيتها، هو الأمر الذي سيقاومه الشعب اللبناني كله.

سابعاً: لا شك في أن علاقاتنا بالعالم العربي ستكون سيئة جداً بالنسبة إلى انعكاس تكوين هذه الحكومة ومخاوف الحكومات العربية من تصرف يسيء في الداخل إلى المقاومة الفلسطينية وإلى الوجود الفلسطيني وإلى الأكثرية الساحقة من اللبنانيين الذين يرتبطون بالعالم العربي ارتباطاً مصيرياً“ .

اليافيتريث

وقال الرئيس عبدالله اليافيتري: ” يهمني قبل كل شيء أن اعرف موقف الحكومة الجديدة من المقاومة الفلسطينية. وبعد ذلك لكل حادث حديث“ .

كذلك الدنا

وقال النائب عثمان الدنا:

” الله يتلطف بلبنان، سنجتمع مع الإخوان ونسقى مواقفنا لمصلحة هذا البلد ومصلحة القضية الفلسطينية“ .

الضاهر: انقلاب مرفوض

وقال النائب مخايل الضاهر: ” إن الانتصارات التي حققها الشعب اللبناني عبر تاريخه الطويل في ميدان الديموقراطية والوحدة الوطنية قد أصبحت جزءاً من شخصيته المميزة ومن كيانه ولا يمكن هذا الشعب الذي وقف في السنوات الماضية بكل شرف وإباء ضد الحكم العسكري المتخفي وأعاد الأمور إلى نصابها في العام 1970، أن يقبل اليوم تسليم السلطة إلى العسكر عبر انقلاب عسكري صريح لان هذا النوع من الحكم يتنافى مع طبيعة اللبناني ومع الميثاق الوطني الذي ارتضيناه جميعاً.

إن هذه الحكومة قد أوجدت خللاً في صيغة الحكم اللبنانية، وقد يؤدي الإصرار على إبقائها إلى القضاء على كل المقومات الأساسية التي يرتكز إليها وجود هذا البلد موثقاً للحرية وللتعايش الأخوي بين كل فئاته“ .

الصلح: تعطيل للدستور

وقال الرئيس رشيد الصلح: ” هذه الحكومة العسكرية تعتبر تعطيلاً للدستور وخروجاً على كل قاعدة في لبنان وهي سابقة خطيرة ضد مبدأ